مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

التمرّد والصراع على بحر النفط العراقي

الجهاديون في العراق: المفاجأة المخيفة

استراتيجية طويلة الأمد لعراق ديمقراطي

السنة الثانية

العدد ((٩٥))

الخميس / ٢٥/ ٩/ ٢٠١٤

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. حيدر حسين آل طعمة

د. علي أحمد فارس

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد

الافتتاحية

- السيطرة على النفط العراقي | ٣

مقالات استراتيجية

- التمرّد والصراع على بحر النفط العراقي | ٤
- الجهاديون في العراق: المفاجأة المخيفة | ٩
- استراتيجية طويلة الأمد لعراق ديمقراطي | ١٥
- توسّع الدور العسكري الإيراني في العراق | ٢٠

متابعات إعلامية بمناسبة أحداث الموصل | ٢٣

العدد [٩٥]

السيطرة على النفط العراقي

مــن المراكز البحثية المهمة التــي يهتم بها مركزنا هو **"مجموعــة الأزمات الدولية"** لطبيعتــه الدولية ولجدية وعمق ومهنية إصداراته ولاعتماد كثير من الدول على توصياتــه لقربه من صنّاع القرار الاســتراتيجي. لذلك فهــذه المتابعة تســاعد المهتمين بالشــأن العام وصنّاع القرار العراقي بمعرفة السياســة الأمريكية والأوربية بشــكل عام، وخير مثال على ذلك الدراســة الملخصة المنشورة في هذا العدد **"الجهاديون في العراق: المفاجأة المخيفة"** التي من خلالها نســتطيع تسليط الضوء على مــا تريده الولايات المتحدة في المرحلة القادمة. **فنلاحظ هنــا ما لاحظناه في العديد من الكتابات الســابقة التي تعزف على الوتر نفســه، الذي يؤكد على المســاعدة المشــروطة بالإصلاحات التي ســتمهد لإقامة الإقليم السني وتسهيل الاســتقلال الكردي وهاكم هذه الفقرة التــي تلخص هذه الفكرة**: [علــى الإدارة الأمريكية أن تعرض بوضوح وعلانية ماتنوي فعله لمساعدة العراق في مواجهة داعش، هذه المســاعدة تعتمــد على قائمة طويلة من الإصلاحات على الحكومة العراقية تنفيذها، وهي: تشكيل حكومة وحدة وطنية وإدراج ممثلي السنة فيها **ونقل مسؤولية الإشراف والقرار على الجيش من رئيس الوزراء إلى وزير دفــاع موثوق** وتطبيق نظام لامركــزي في تعيينات قوى الأمــن، **لمنح المحافظات ســلطة اتخاذ القرار بإدارة أمنها الخاص** ووضع خطة تنمية للمناطق الســنية والتحقيق فــي انتهاكات حقوق الإنســان والســعي لتجديد الجيش بطرق لا طائفية ولا حزبية وإعادة تخويل وكالات الإشراف المستقلة وغلق السجون السرية المدارة من قبل مقربين لرئاسة الوزراء **وإبطال قانون مكافحة الإرهاب**].

ونلاحظ الفكرة نفســها وهي **أســطورة تهميش السنة** تتكــرر في مقــال الباحث في **مؤسســة رانــد البحثية "استراتيجية طويلة الأمد لعراق ديمقراطي"** فنراه يقول: [تتطلب الاستراتيجية الأمريكية معالجة الأسباب الجذرية للصراع الحالي، إذ يجب التوقف عن تهميش السنة].

ويسلط مقال **"التمرّد والصراع على بحر النفط العراقي"** الضوء وبوضوح على أهمية العامل النفطي في الصراع الحالي في العراق ويدعي بأن **السنة قلقون من حرمانهم مــن هذه الثروة** البالغة الأهمية، فنراه يقول: [تحت سخط **وغليان المحيط السني** يكمن أحد العوامل الذي يتم تجاهله، حيث إن المتمردين ليسوا في حالة صراع ضد ما يعدونه اضطهاد الحكومة الشيعية في بغداد وقواتها الأمنية، ولكن أيضاً حول **من سيسيطر على "الثروة الوطنية العراقية"**، كما بينت ذلك الـ "وول ستريت جورنال"].

ويسلط مقال معهد واشنطن الذي يعبّر عادة عن مصالح اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة **"توســع الدور العســكري الإيراني في العراق"** الضــوء على **تداخل المصالح الإيرانية والعراقية وأهمية الدور الإيراني في الساحة العراقية**، الأمر الذي لايمكن إنكاره، فنرى الكاتب يشير إلى أن: [إيران قد تعزز وجودها في العراق، وقد يظهر ذلك على شكل انتشار عسكري أكثر تنظيماً، وإذا اتخذ داعش المزيد من الخطوات التوسعية في الجنوب، فقد تقرر طهران حتى إرســال قوات خاصة، ومع هذه القدرات، قد يســعى الإيرانيون إلى خطف الأضواء من واشــنطن من خلال توجيه ضربــة إلى داعش وتعزيز مصداقيتهم في العراق في الوقت نفسه].

العدد [٩٥]

التمرّد والصراع على بحر النفط العراقي

الكاتب: مايكل شوارتز
ريّل كليرووورد - ٢٥/٦/٢٠١٤
ترجمة: حسين باسم

وصف تقرير نفط العراق الهجوم على بيجي من قبل المتمردين بأنه "محاولة لاختطاف جزء من إيرادات النفط العراقي" وإذا ما تم احتلال مجمع بيجي، فإن "منطقة السيطرة" سوف تشمل أيضاً مصفاة حديثة وحقول نفط القيارة والحمراء، وممرات البنية التحتية الرئيسة مثل أنبوب النفط العراقي التركي والفتحة، حيث مجموعة من خطوط الأنابيب وغيرها من مرافق نقل النفط والغاز والوقود إلى وسط وشمال البلاد

إن أحداث العراق هي عناوين الأخبار في كل مكان، ومرة أخرى، لا يوجد ذكر للقضية التي تكمن وراءها معظم أعمال العنف: **السيطرة على النفط العراقي. هذا ما استهل به الكاتب مايكل شوارتز مقالته - وهو أستاذ فخري متميز في علم الاجتماع في جامعة ولاية ستوني بروك**، وهو مؤلف العديد من الكتب والمقالات حول الاحتجاج الشعبي والتمرد - ثم يستمر بالقول، وبدلاً من ذلك، فقد سلطت وسائل الإعلام الضوء على أعمال العنف وقصصه التي تثير الاشمئزاز، وأثارت تحليلات واسعة حول السبب غير الدقيق تماماً، منهمكة بتصوير التهديد الإرهابي الجديد المتمثل بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا "داعش". فضلاً على **نقاشات مفصلة حول إمكانية انهيار حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي واندلاع حرب أهلية تهدد بالتطهير العرقي.**

ويستشهد الكاتب بما يصفه خبير الشرق الأوسط **خوان كول**، حيث يقول إن ما يجري هو سلسلة من الثورات ضد الحكومة. وحالياً تقتصر على المناطق السنية من البلاد وذات طابع طائفي واضح، وهذا السبب مكّن جماعات مثل "داعش" من الازدهار وأن تأخذ دوراً قيادياً في أماكن مختلفة. بيد أن أياً من هذه الثورات لم يقم به أو السيطرة عليها من قبل "داعش" ومقاتليها. كما أنها تتضمن البعثيين السابقين والموالين لصدام حسين والميليشيات القبلية، وآخرين. **وعلى الأقل فإن شكلها الأولي هذا قد لا يمثل النهاية في الاقتصار على المناطق السنية. كما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز الأسبوع الماضي، فإن صناعة النفط "قلقة من إمكانية تمدد الاضطرابات" إلى المدن الجنوبية التي يهيمن عليها الشيعة كما في البصرة، حيث "تتركز حقول النفط ومرافق التصدير الرئيسية في العراق".**

تحت سخط وغليان المحيط السني يكمن أحد

العوامل الذي يتم تجاهله. حيث إن المتمردين ليسوا في حالة صراع ضد ما يعدونه اضطهاد الحكومة الشيعية في بغداد وقواتها الأمنية، ولكن أيضاً حول من سيسيطر على **"الثروة الوطنية العراقية"**. كما بينت ذلك الـ "وول ستريت جورنال".

تفكيك عراق صدام حسين

وهنا يتساءل الكاتب قائلاً: هل يتذكر أحد كيف كان يبدو العراق قبل اثنتي عشرة سنة مضت، عندما كان صدام حسين ما يزال يحكم العراق وكانت الولايات المتحدة على وشك أن تغزو العراق؟ بشكل خاص فقد كان العراقيون من الشيعة والأكراد يعانون حكم الحديد والنار من قبل دكتاتور قمعي قام بتصفية أكثر من ٢٥,٠٠٠ من أفراد شعبه خلال مدة حكمه.

وعلى صعيد آخر فقد نجحت البلاد في امتلاك عدد من الصناعات الموجهة نحو التصدير مثل المنتجات الجلدية والمنتجات الزراعية كالتمور التي وفرت فرص عمل لمئات الآلاف من العمال ورجال الأعمال. وامتلكت البلاد البنية التحتية كالكهرباء والماء والطرق السريعة "على الرغم من كونها متداعية بشكل متزايد بسبب العقوبات المفروضة آنذاك" فضلاً على ذلك، فقد كان هناك نظام للتعليم العالي والابتدائي الأفضل في المنطقة. **وفي أمة من ٢٧ مليون نسمة، وفر العراق وظائف حكومية لثلاثة ملايين نسمة شكلت الطبقة الوسطى، وهي نسبة كبيرة مقارنة بدول أخرى في المنطقة.**

هذه الخيرات كلها تدفقت من مصدر واحد: ٢,٥ مليون برميل من النفط كان ينتجها العراق يومياً.

الدخل اليومي من بيع **"الثروة الوطنية"** الذي يدعم البنية الفوقية الاقتصادية للبلاد. في الواقع، كانت ميزانية الحكومة التي تعتمد على النفط وافرة حتى أنها ساعدت صدام في امتلاك القصور المتعددة، وإثراء جميع أقاربه وحلفائه، وتمويل الحروب العديدة، سواء على الدول الأخرى أو على أكراد العراق وشيعته.

هذا الخليط من القمع والازدهار انتهى مع الغزو الأمريكي. وعلى الرغم من إنكار إدارة بوش لاستهداف "الثروة العراقية" إلا أنها اتجهت مباشرةً نحو عائدات النفط لتصرفها بعيداً عن تنشيط اقتصاد البلاد إلى "تسديد الديون الخارجية" وفيما بعد لتهدئة التمرد ضدها. **وعلى الرغم من وعود واشنطن بارتفاع الإنتاج في ظل الاحتلال الأمريكي إلى ستة ملايين برميل يومياً، إلا إن الصراعَ من أجل السيطرة على إنتاج الطاقة بعيداً عن اليد العراقية انتهى بتعطيل الصناعة وخفض الإنتاج بنسبة ٤٠٪.**

في الواقع، كانت حكومة الاحتلال زوبعة الدمار الاقتصادي. حيث بدأت بسرعة بتفكيك جميع المنشآت الصناعية التي تديرها الحكومة ورفع الدعم عن المشتقات النفطية، وإفلاس الصناعات وبشكل خاص تلك التي تعتمد على المشتقات النفطية. كما ودمرت الزراعة التجارية، مجدداً عبر وقف الدعم الممول من واردات النفط منذ عهد صدام.

ومع حلول العام ٢٠٠٩ بدأت إدارة أوباما أولاً بسحب القوات الأمريكية المقاتلة، وكان العراقيون في كل مكان - وفي المناطق السنية بشكل خاص-

يواجهـون البطالة التي تصل إلى ٦٠٪ والخدمة الكهربائية المتقطعة وشبكات المياه الملوثة والتعليـم المنخفض الجودة، ونظام طبـي مختل، وعـدم وجود وسـائل مجدية للنقل العام أو الخاص. قليل من الغربيين يتذكرون حملة المالكي الانتخابية في عـام ٢٠١٠، والتي قامت على بذل الوعود لمعالجة هذه المشاكل عبر زيادة إنتاج النفط إلى سـتة ملايين برميل يومياً. وعلى الرغم من أعمال المالكـي الطائفية، وعلى الرغم من طائفية المالكي الواضحة، فقد قام السنة بإعطائه الوقت الكافـي للوفاء بوعود حملتـه الانتخابية. فبالنسبة للبعض، فقد زادت آمالهم عند إبرام عقود الخدمة مع شركات النفط العالمية بهدف رفع إنتاج الطاقة إلى مستوى ستة ملايين برميل بحلول العام ٢٠٢٠. وقد شعر الكثير من العراقيين بالاطمئنان عندمـا أخذ إنتاج النفط بالارتفاع منذ عام ٢٠١١، ثم الوصول إلى ٢،٥ مليون برميل يومياً في عهد الشهرستاني، وأخيراً تجاوز ٣ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٣.

ومع زيـادة إنتاج النفط ارتفعت الآمال بشـروع إعادة الإعمار بعد حقبـة الغزو والاحتلال. ومع ارتفاع أسعار النفط بشكل مطرد لتصل إلى ١٠٠ دولار للبرميل، ضاعفت عائدات النفط الإيرادات الحكومية بما يقدر مـن ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلى أكثر مـن ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣. هـذه الزيادة وحدهـا، إذا وزعت على السكان، من شأنها أن تشكل الدعم غير المتوقع بما مقداره ١٠٠٠٠ دولار لكل عائلة من بين العائلات العراقية ذات الخمسة ملايين. كما أنه كان سيشكل دفعة أولى واعدة جداً لترميـم الاقتصاد العراقي والخدمـات الاجتماعية. **ولكن لا شـيء من هذه الثروة النفطية تدفق إلى القاعدة الشعبية، وخاصة في المناطق السـنية من البلاد حيث كانت بوادر إعادة الإعمـار، والتنمية الاقتصادية، والخدمات المستعادة، أو الوظائف صعبة الإدراك.**

المطالبة بحصة من الثروة الوطنية

وهنا حيث نتناول موضوعة النفط العراقي، يبرز دوره فـي صياغة العلاقة بيـن مكونات البلد. إن الناسَ في كافة أنحاء العراق تشعر بالمرارة، **وفي المناطق السنية بشـكل خاص**، فشرعوا يطالبون الحكومة بتمويـل إعادة الإعمار. وفـي المقابل، رفضت حكومـة المالكي بلا هوادة تخصيص أي من إيرادات النفط لمثل هذه المشـاريع، واختارت بدلاً من ذلك التنديد بمثل هـذه المطالب والجهود المبذولـة لتحويـل وجهة إنفاق أمـوال الميزانية وصرفها عـن الضرورات الأكثـر إلحاحاً، التي تضمنت عشرات المليارات من الدولارات اللازمة لشـراء المعدات العسكرية بما في ذلك، إبرام عقد مع الولايات المتحدة في العام ٢٠١١ لشـراء ١٨ طائرة من نوع F-16 بقيمة ٤ مليار دولار.

مع كل الإنصاف للمالكي، فإن حكومته استخدمت بعـض عائدات النفط الجديدة لإعادة تأهيل الهيئات الحكومية المدمرة ومؤسسات الخدمات الاجتماعية، **ولكن توجهت تقريبـاً جميع فرص العمل الجديدة إلى المواطنين الشيعة في المناطق الشيعية، بينما تتم مواصلة فصل السـنة من وظائفهم الحكومية.** وهذا لعب دوراً أساسياً في الانتفاضة السنية - نقص فرص العمل - وهو ما يعني، بطبيعة الحال، نقص

أموال النفط.

ومع تدهور الأوضاع، أصبحت الجماعات السنية أكثر مقاومة، وعبروا عن ذلك بالمطالب والمظاهرات والاعتصامات في المرافق الحكومية والطرقات، وميدان التحرير مثالاً على ذلك. ومن جانب المالكي، فقد تصاعدت ردوده أيضاً عبر إلقاء القبض على السياسيين وتفريق المظاهرات، وفي لحظة حاسمة في العام ٢٠١٣، "قتل عشرات" المتظاهرين، وحدث ذلك عندما "فتحت قوات الأمن العراقية النار على مخيم احتجاج سني". **هذا القمع والإحباط المستمر للمطالب المحلية ساعد على تجديد حركات التمرد التي كانت العمود الفقري للمقاومة السنية أثناء الاحتلال الأمريكي.** وما هي إلا مرة واحدة استخدمت فيها القوات الحكومية العنف الدموي، حتى أصبحت هجمات العصابات المسلحة شائعة في مناطق شمال وغرب بغداد.

وتهدف العديد من أعمال العصابات هذه إلى اغتيال المسؤولين الحكوميين والشرطة - مما حفز على تزايدها - والجنود الذين بعث بهم المالكي لقمع الاحتجاجات. ومن الجدير بالذكر، أن خطورة هذه الاستجابات المسلحة تمثلت باستهداف المنشآت النفطية. وعلى الرغم من أن المناطق السنية في العراق ليست المراكز الرئيسية لإنتاج النفط - حيث يتم استخراج أكثر من ٩٠٪ من الطاقة في البلاد من المناطق الشيعية في الجنوب ومنطقة كركوك التي يسيطر عليها الأكراد - إلا أنه على الرغم من ذلك توجد أهداف نفطية وفيرة هناك.

لم يكن هذا بالشيء الجديد حول هجمات العصابات المحلية على المنشآت النفطية. ففي أواخر العام ٢٠٠٣، وبعد وقت قصير من إيقاف الاحتلال الأمريكي لتدفق عائدات النفط إلى المناطق السنية، لجأ السكان إلى استراتيجيات مختلفة لوقف الإنتاج أو التصدير حتى تلقوا ما كانوا يشعرون بأنه نصيبهم العادل من العائدات. وكان تصدير خط الأنابيب التركي غير مجدٍ، وذلك بسبب أن أكثر من ٦٠٠ هجمة من قبل المسلحين قد عطلته عن العمل. أما منشآت بيجي وحديثة فلم تواصل العمل بانتظام إلاّ بعد السماح للمسلحين من زعماء القبائل المحليين باختلاس ما نسبته ٢٠٪ من تدفق النفط. ومع سعي الحكومة في العام ٢٠٠٧ إلى إنهاء هذا الترتيب استمر تعرض هذه المصافي إلى هجمات منتظمة أصابتها نسبياً بالشلل.

ولم يعد خط الأنابيب والمصافي إلى العمل بشكل مستمر إلاّ بعد ترك الولايات المتحدة لمحافظة الأنبار وقيام المالكي مرة أخرى بوعد زعماء القبائل المحليين والمسلحين (والذين هم غالباً نفس الأشخاص) بمنحهم حصة من النفط في مقابل "حماية" المنشآت من السرقة أو الهجوم. **واستمر هذا الاتفاق لمدة سنتين تقريباً، ولكن عندما بدأت الحكومة بتضييق الخناق على احتجاجات السنة، تم سحب "الحماية".**

الاقتتال من أجل النفط

ثم يعود الكاتب ليسلط الضوء على تقرير نفط العراق - وهو نشرة خبرية على الإنترنت توفر تغطية تفصيلية للتطورات النفطية في العراق - الذي غطى عواقب هذا "التدهور في الوضع الأمني"، ويقول: "فمنذ العام الماضي بدأت الهجمات تزداد على خط الأنابيب التركي"، أما شركة نفط الشمال،

المسؤولة عن الإنتاج في المناطق السنية، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة ٥٠٪ من الإنتاج. ثم تم قطع خط الأنابيب نهائياً في ٢/ آذار ومنذ ذلك الحين، مُنعت فرق الإصلاح من الوصول إلى موقع الكسر. كما وتم تفجير خطوط الأنابيب المغذية لمجمع بيجي في ١٦ نيسان، مما تسبب بتسرب كبير للنفط إلى المياه، الأمر الذي جعل من نهر دجلة غير صالح للشرب لعدة أيام.

واستجابة لتصاعد هجمات المسلحين بدأ نظام المالكي بتصعيد القمع ضد المجتمعات السنية، لمعاقبتهم على "إيواء" المتمردين. حيث تم إرسال أعداد متزايدة من الجنود إلى المدن التي تعد مراكز "الإرهاب" مع أوامر بمكافحة جميع أشكال الاحتجاج. وفي كانون الأول من العام ٢٠١٣، عندما بدأت القوات الحكومية باستخدام القوة المميتة في فض مخيمات الاحتجاج التي كانت تسد الطرق والتجارة في العديد من المدن بشكل واضح، ارتفعت هجمات العصابات المسلحة على الجيش بشكل كبير.

ومع حلول حزيران، حدث ما دعاه **باتريك كوكبرن** "انتفاضة عامة" تخلى فيها ٥٠٠٠٠ جندي عن أسلحتهم لرجال العصابات، وهربوا من الموصل فضلاً على العديد من المدن الصغيرة. كما وعدّ الكثير من المراقبين المطلعين ذلك انهياراً للجيش في المناطق السنية، وهو ما علق عليه كوكبرن "بغير المفاجئ".

الانسحاب العسكري من المدن سبب انسحاباً جزئياً من المنشآت النفطية. في ١٣ حزيران، بعد يومين من سقوط الموصل، أشار تقرير نفط العراق إلى أن محطة توليد الكهرباء وغيرها من المباني في مجمع بيجي كانت بالفعل "تحت سيطرة القبائل المحلية". بعد الهجمة المرتدة من قبل التعزيزات الحكومية، أصبح مجمع بيجي منطقة متنازع عليها.

لقد وصف تقرير نفط العراق الهجوم على بيجي من قبل المتمردين بأنه **"محاولة لاختطاف جزء من إيرادات النفط العراقي"** وإذا تم احتلال مجمع بيجي، فإن "منطقة السيطرة" سوف تشمل أيضاً مصفاة حديثة وحقول نفط القيارة والحمراء، و "ممرات البنية التحتية الرئيسة مثل أنبوب النفط العراقي التركي والفتحة، حيث مجموعة من خطوط الأنابيب وغيرها من مرافق نقل النفط والغاز والوقود إلى وسط وشمال البلاد".

دليل آخر على نية السيطرة على "جزء من إيرادات النفط العراقي" يمكن العثور عليها في الإجراءات الأولى التي قام بها مقاتلو القبائل، حيث إنهم عند الاستيلاء على محطة كهرباء بيجي: "لم يتسببوا بأي ضرر وأوعز المتشددون للعمال بالحفاظ على موقع المنشأة" استعداداً لإعادة تشغيل المنشأة في أقرب وقت ممكن. وقد جرت سياسات مماثلة مع الاستيلاء على حقول النفط ومصفاة حديثة.

ويختتم الكاتب مقالهُ قائلاً: على الرغم من أن الوضع الحالي غير مضمون في السماح للتشغيل الفعلي لهذه المرافق، إلا أن الهدف الرئيس للمسلحين واضح. **إنهم يحاولون عبر "القوة" إنجاز ما لا يمكن تحقيقه من خلال العملية السياسية والاحتجاج: الاستيلاء على أكبر جزء من عائدات صادرات النفط في البلاد.**

رابط المقال: http://goo.gl/AGmSh5

العدد [٩٥]

الجهاديون في العراق: المفاجأة المخيفة

ملخص سياسي رقم ٣٨
مجموعة الأزمات الدولية – ٢٠/٦/٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار حسن

على الإدارة الأمريكية أن تعرض بوضوح وعلانية ماتنوي فعله لمساعدة العراق في مواجهة داعش، هذه المساعدة تعتمد على قائمة طويلة من الإصلاحات على الحكومة العراقية تنفيذها، وهي: تشكيل حكومة وحدة وطنية و إدراج ممثلي السنة فيها ونقل مسؤولية الإشراف والقرار على الجيش من رئيس الوزراء إلى وزير دفاع موثوق وتطبيق نظام لامركزي في تعيينات قوى الأمن، لمنح المحافظات سلطة اتخاذ القرار بإدارة أمنها الخاص ووضع خطة تنمية للمناطق السنية والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والسعي لتجديد الجيش بطرق لا طائفية ولا حزبية وإعادة تخويل وكالات الإشراف المستقلة وغلق السجون السرية المدارة من قبل مقربين لرئاسة الوزراء وإبطال قانون مكافحة الإرهاب

أولاً: نظرة عامة

يؤكد البحث على أن الاندفاع المأساوي للمجاهدين جاء نتيجة تدهور آليات السياسة. وبدلاً من التدخل العسكري **والدعم غير المشروط للحكومة العراقية**، هناك حاجة لتثبيط الاستقطاب الطائفي وسجل الحكم الكارثي.

فخلال أيام تمكنت داعش من احتلال أجزاء من شمال العراق وكشفت هشاشة البلد الذي نخرته الطائفية والفساد. المسلحون راهنوا على بطاقة رابحة وهي **مظلومية السنة في تلك المناطق**. هجمة داعش ألقت الضوء على **خطأ الاستراتيجية الحكومية تجاه السنة**، التي ضحّت بالإصلاح السياسي لأجل مواجهة الإرهاب - وهو مصطلح يخص العنف السني دون الشيعي كما يرى التقرير - هذه الاستراتيجية هيأت الأرض للجهاديين. فيما أخفقت الجهات الدولية بالضغط على حكومة بغداد لتغيير سياستها.

وعلى الرغم من فتوحاتهم، المسلحون بعيدون عن اقتحام بغداد. ولا الحرب الأهلية حتمية. لكن من شأن التقارب الإيراني مع شيعة العراق أن يدفع السنة صوب صفوف الجهاديين.

يجب على إيران والولايات المتحدة التعجيل بالرد العسكري. فنشر قوات إيرانية من شأنه أن يُنظر له كاحتلال فارسي لأرض عربية سنية، وهذا سيعزز موقف المجاهدين. وعلى واشنطن بدل التسرع بإرسال

القوات، أن تجعل معونتها مشروطة بتنفيذ حكومة العراق الإصلاحات السياسية المتأخرة.

ثانياً: اندفاعة المجاهدين

اندفاعة المجاهدين تحت راية الدولة الإسلامية (داعش) عبر شمال العراق، فاجأت العالم. واستيلاؤهم على المراكز الحضرية كالموصل، بدى كتحدٍّ لما هو سائد في العراق.

ويطرح التقرير عدة أسئلة: ألم تتم إعادة انتخاب المالكي وكتلته (دولة القانون) بأغلبية مريحة؟ ألم يُنتقد الأخير ليس لضعفه لكن لبنائه **دولة استبدادية مستندة على سيطرته على أجهزة الأمن؟** ألم يحصل على دعم إيران وأيضاً أمريكا التي رأت فيه شراً لابد منه، بوصفه يمثل الأغلبية الشيعية وحافظ على وحدة الدولة ودافع ضد المتمردين السنة؟ وألم تكن (الحرب على الإرهاب) دموية لكنه عمل معتاد حين كانت داعش تفجر في بغداد بشكل شبه يومي، كانت مدن مثل الفلوجة تقصف بقسوة من قبل قوات النظام دون أي تداعيات سياسية؟

كانت هناك قناعة مشتركة لدى صناع القرار ووسائل الإعلام بأن العراق يتقدم بصورة مؤلمة وبطيئة في عملية بناء الدولة بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣. ومع عدِّ الانسحاب من العراق أهم إنجازات اوباما، استمرت واشنطن بالمراهنة على المالكي بوصفه العمود الفقري للاستقرار الهش في البلاد. **بدى العراق دولة بوليسية محطمة بفعل فساد عالي المستوى لكنه طالما بقي بوضع متوسط وتدفق النفط مستمر**، فالقليل مهتم بمعالجته ويسعى لتغييره. وعندما حاول خصوم المالكي وشركاؤه الإطاحة به عبر نزع الثقة عن حكومته في البرلمان عام ٢٠١٢، فشلوا في نيل دعم الولايات المتحدة وفشل تحركهم.

لصياغة استجابة فعالة، يجب أن تعالج مسائل أساسية. ما الذي يفسر نجاح المتمردين؟ ماهي حدودهم المحتملة؟ ماالذي يمكن توقعه من حكومة المالكي والأطراف الخارجية؟ سيناريوهات يوم القيامة، تتضمن دخول الجهاديين بغداد، تجدد الحرب الأهلية، تفكك العراق، وحتى قيام إمارة إسلامية تمتد عبر الحدود السورية العراقية، ساعد في خلق مناخ محموم بالتحركات السياسية الضارة في العراق والمنطقة، وخمن المعسكر المؤيد للمالكي بأنه ضحية مؤامرة للبعث الصدامي (وهو أضعف من أن يفعل ذلك) ودول الخليج التي تساند داعش (وهذا أيضاً غير قابل وفق التقرير للتصديق نظراً لجهود تلك الدول في كبح جماح الدولة الإسلامية). آية الله السيستاني دعا الشيعة إلى حمل السلاح، ودعمت الولايات المتحدة وإيران المالكي، عندما نشرت الأولى حاملات الطائرات وأرسلت الثانية قوات على الأرض.

ثالثاً: السياسات التدميرية في بغداد

سقوط الموصل والمدن في غرب العراق له تفسير بسيط: فالمتمردون اندفعوا صوب بيت من الكارتون، بنية الدولة ضعيفة تراكمت فيها شكاوى السنة الذين قُمعوا من قبل الجيش المتأثر بإيران. وكانت مجموعة الأزمات قد حذرت من استمرار ذلك وتنبأت بتعمق الأزمة. والنتيجة البديهية كالآتي: التقدم سيتوقف أمام أي عقبة، مثل قوات الأمن الكردية المتماسكة، أو مليشيات شيعية مدعومة من إيران أو جيش شيعي يقاتل في شرق ووسط البلاد.

يجب عدم معالجة الأحداث باستعجال نتيجة الخوف من تقدم الجهاديين السريع: من المحتمل أن يتفاقم الوضع من خلال تعميق المظالم مستقبلاً. كما أن تعطل مؤسسات الدولة تجب معالجته لكي يتمكن العراق من تحقيق الاستقرار. **إن الاستيلاء على مدن كبرى يجب أن يدفع لإعادة النظر في السياسات الماضية وإعادة تعيين الاستراتيجيات، وليس رداً عسكرياً يلهب الاستقطاب الطائفي.**

إن أحداث منتصف حزيران تعد أقل خروجاً عن الديناميات السابقة والاستمرار المأساوي عليها. وتشمل:

- تعزيز قوة المالكي الشخصية على حساب تماسك وفاعلية مؤسسات الدولة. البرلمان بلا تأثير ووكالات الدولة المستقلة بلا صلاحيات، والوزارات أصبحت معاقل للمحسوبية وأشكال الفساد.
- استخدام (الحرب على الإرهاب) لتحويل الأنظار عن الخلل السياسي والفشل في الحكم وانعدام الخدمات في البلد.
- استخدام سياسة خاطئة، بما في ذلك الاستخدام المفرط لقوات الأمن للسيطرة الاجتماعية وإدامة سلطة الحكومة.
- التلاعب في موارد الدولة لمنع المعارضة من التشكل. فالعديد من الشخصيات المعارضة قبلت مناصب الدولة من أجل الفائدة الشخصية والنفوذ بدلاً من العمل على القضايا المشتركة.
- زيادة اغتراب الدوائر الانتخابية السنية في أنحاء العراق، الذين ينظرون إلى بغداد كرمز للقمع والإهمال. وقد تعزز هذا الشعور بسبب السلوك الانتهازي للنخب السنية المحلية، الذين ابتعدوا عن قواعدهم الشعبية وتوائموا مع رئيس الوزراء.
- التعزيزات المقدمة إلى المالكي من طهران وواشنطن وكلاهما اعتمد نهج (الشر الذي تعرفه) الذي استطاع الفوز في الانتخابات رغم القصور في حكمه.
- فشل الائتلاف الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي)، في الضغط على الحكومة العراقية لتنفيذ الإصلاحات السياسية المطلوبة.

ضمن هذه الديناميات، هناك العديد من الأنماط والسوابق تستحق تسليط الضوء عليها:

- هذه ليست المرة الأولى التي انهار فيها الجهاز

الأمني للمالكي في مواجهة المليشيات، ففي عام ٢٠٠٨ انتشرت ميليشيات شيعية في البصرة وسعت بغداد لاستعادة السيطرة عليها بمساعدة أمريكية.

- في عام ٢٠٠٩ ومن دون أدلة موثقة، استخدم المالكي ذريعة (المؤامرة البعثية) التي على وشك السيطرة على العاصمة، لتبرير التعسف والقمع والاعتقالات.

- تصاعد نشاط المسلحين في الفلوجة عام ٢٠١٤ بعد أكثر من عام من الاحتجاجات التي تجاهلتها السلطات وردت بعنف عليها، ولم تفعل الحكومة شيئاً لمعالجة الأسباب السياسية الكامنة للصراع.

بصورة عامة، لايمتلك المالكي رؤية موحدة للعراق ولا يحكم لما فيه مصلحة جميع المواطنين. وبدلاً من ذلك فقد أثار الطائفية والحكم الاستبدادي مع السماح لشركات النفط بالعمل والتجارة بالازدهار. هذا الحكم غير الكفؤ لم يفعل شيئاً لتوفير السلام الداخلي أو إبقاء البلد متماسكاً.

رابعاً: مسرح الأحداث السورية

تزايد التشابه بين الساحتين العراقية والسورية كان حاسماً في صعود داعش. ودور الأخيرة في سوريا منحها موارد غير مسبوقة وتعزيز إقليمي لكنه كشف أيضاً عن نقاط ضعف. وهنا تبرز عدة ديناميات:

- داعش متفوقة من ناحية التنظيم العسكري والمعارك، مما جعلها حليفاً قيِّماً للثوار المحليين رغم أن بعضهم يرفض ايدلوجيتها. لكن أجندتها السياسية تدفع باتجاه تأسيس هيمنة أحادية الجانب على الأرض (المحررة).

- فئات المعارضة السورية من مختلف أنحاء الطيف الايديولوجي قادت داعش من شمال غرب سوريا في مطلع ٢٠١٤، لكنها في الوقت الراهن تفتقر إلى التنظيم والقوى العاملة والموارد، فيما استمرت الدولة الإسلامية في السيطرة على معاقلها وصولاً إلى شرق سوريا حيث تحتدم المعارك حول النفط والأراضي المجاورة للعراق.

- استفادت داعش من تجاهل نظام الأسد لها، فقوتها وطموحها يخدم مصالحه على المدى القريب. كتوفير بعبع يقوم حاكم دمشق بتسويق نفسه كبديل وحيد، وفتح جبهات جديدة ضد المعارضة المسلحة الأكثر تهديداً.

- تحسن التنسيق بين الولايات المتحدة وقطر والسعودية وتركيا لتعزيز مسارات أكثر واقعية داخل المعارضة المسلحة، وتصعيد الضغط على داعش داخل سوريا.

- الأسلحة والمال والمتطوعون الذين اكتسبتهم داعش في العراق، من المرجح عبورها الحدود لمساعدة التنظيم في حربه ضد الجماعات

المسلحة في سوريا.

- حرية داعش في التنقل بين العراق وسوريا يعني حال تعرضها لضغوط في بلد ستحاول تأكيد نفسها في الآخر. في حين ان استيلاءها على جانب من الحدود يؤدي إلى سطوع نجمها على كلا الجانبين.

خامسا : وضع الجهاديين - مرة أخرى - في الصندوق

في حين أبرز التقدم السريع للمتمردين في المناطق السنية في العراق خطأ الاستراتيجية الطائفية التي انتهجتها بغداد، ظهر أن العديد من المقاتلين الأجانب ليس لديهم مخطط عملي خاص سوى الدعوة إلى إنشاء دولة إسلامية. وهؤلاء ليست لديهم قاعدة شعبية، نظراً للأعراف والقواعد الصارمة التي يفرضونها بالقوة.

المالكي مسؤول عن بث الطائفية في مشاكل العراق السياسية، والحل لا يأتي أوتوماتيكياً بمجرد إزالته، المطلوب إنهاء الفصل الضار الصادر من قبل عدد من اللاعبين من بينهم رئيس الوزراء. التالي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار:

- الاعتراف الدولي بشرعية المالكي أو أي فائز آخر، يجب أن يتوقف على الفطنة السياسية والتحركات الفورية لإحداث الإصلاح.
- المالكي لا يستطيع محاربة المليشيات السنية بينما يهادن نظيرتها الشيعية، سواء الذين يعبرون الحدود إلى سوريا أو الذين يقاتلون في المناطق السنية لإسناد الجيش، فالتعبئة في طائفة تحفز مثيلتها في الجانب الآخر، والتصعيد لا ينتهي.
- بدلاً من حشد المدنيين للانضمام إلى المعركة، على رئيس الوزراء اتخاذ إجراءات منظورة لإعادة تشكيل القوات المسلحة. فالجيش يتكون من مليون عسكري وهو عدد كبير، لكنه يحتاج إلى تمثيل منصف لفسيفساء السكان في العراق.
- النخب الشيعية هي من أوجدت المتطرفين السنة الذين تخشاهم، من خلال تبنيها سياسات تولد التطرف، كالتوقيفات والتعذيب الاعتباطي الموثق من خلال منظمات محلية ودولية.
- النخب السنية لا تستطيع القيام بأدوار القيادة بينما ترغب بالمناصب في الحكومة المركزية التي تعترف بالقليل من مطالب مجتمعاتها.
- إيران لا تستطيع ممارسة تأثير واسع في العراق بينما هي تتغاضى عن سياسات بغداد الطائفية وفي النهاية يتحدد هذا التأثير بيد وكلاء الشيعة.
- طهران لن تكون لاعباً مسؤولاً في العراق طالما سهلت تآكله، وحالياً تختبئ وراء ذريعة أن المالكي رجلها الخاص وتعتمد على واشنطن في تسكين تأثيرات أسوأ سياساته.
- ضغوط إيران على المالكي لفرض الإصلاحات مصداقيتها ضئيلة. في حين ضغوطها لا تعمل مع بشار الأسد الذي دفع المتمردين عن دمشق عام ٢٠١٣ بتأييد إيراني كبير.
- الولايات المتحدة لن تعطي دعماً غير

مشـــروط لرئيس وزراء يعمل على تمزيق بلده بشكل منظم.

- على الولايـــات المتحدة وقف ســـعيها باتجاه الحلول الســـريعة لارتباطها مع بلد انســـحبت منه، تُرك ليفشل، وأي مساعدة عسكرية يجب أن تُعطى بعد وعود بإصـــلاح عيوب النظام السياسي الأكثر وضوحاً.
- باســـتطاعة واشـــنطن عمـــل القليـــل عبر الضربات الجوية أو إدخال قوات خفيفة، من دون وجود جيش عراقي - (يطهّر) وشرطة وطنية - (تمسك) وقيادة سياسية - (تبني).
- هناك مصلحة مشـــتركة لإيـــران وأمريكا في اســـتقرار العراق، ويمكنهما العمل معاً بشكل براغماتي لتحقيق ذلك. لكن هذا الأمر سيكون صعباً إن لم تتم معالجة القضية السورية حيث البراميل المتفجرة تلقى على الأحياء والمليشيات الشيعية تجوب الشوارع.

مـــن منظور أمريكي صارم، السياســـة الصحيحة تبـــدأ برفض الحجج الواهية: الجهاديون ليســـوا على أبواب بغداد، ولا الحرب الأهلية أمر حتمي. ثانياً، مـــن المهم الاعتراف بـــأن الحرب الأهلية يمكن أن يشعلها رد شيعي عراقي أو إيراني قرب مناطق الســـنة المجاورين للمتمردين. ثالثاً، على الإدارة الأمريكيـــة أن تعـــرض بوضوح وعلانية ماتنوي فعله لمساعدة العراق ليواجه داعش، هذه المساعدة تعتمد على قائمة طويلة من الإصلاحات على الحكومة العراقية تنفيذها.

الخطوات التي على العراق اتخاذها فوراً أو ضمن إطار زمني دقيق:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية، مستندة على نتائج الانتخاب، كقاعدة للمصالحة الوطنية.
- إدراج ممثلي السنة في هذه الحكومة.
- نقل مسؤولية الإشـــراف والقرار على الجيش من رئيس الوزراء إلى وزير دفاع موثوق.
- تطبيق نظام لامركزي في تعيينات قوى الأمن، لمنح المحافظات ســـلطة اتخـــاذ القرار بإدارة أمنها الخاص.
- وضع خطة تنمية للمناطق السنية.
- التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، كالتعذيب والاعتقالات التعسفية.
- السعي لتجديد الجيش بطرق لا طائفية ولا حزبية.
- إعادة تخويل وكالات الإشراف المستقلة.
- غلق السجون الســـرية المدارة من قبل مقربين لرئاسة الوزراء، إبطال قانون مكافحة الإرهاب، وغيرها من الخطوات في مجال حقوق الإنسان المفيدة لتخفيف التوترات.

تتمتع واشـــنطن بتأثير مهم داخـــل العراق، ليس نتيجة علاقاتها مع المالكي، لكن بســـبب العديد من الروابط مع قادة شيعة آخرين وأكراد وسنة. ولا بد من إشارات حسن النية من ناحية الحكومة العراقية وإيران وأطراف أخرى، فواشـــنطن لا تســـتطيع العمل والنجاح وحدها، لابد لها من شركاء.

رابط المقال: http://goo.gl/aaYD8w

العدد [٩٥]

استراتيجية طويلة الأمد لعراق ديمقراطي

الكاتب: بن كونيبل / محلل سياسي دولي كبير في مؤسسة راند للأبحاث
موقع وور اون ذا راكس (war on the rocks) - ٢٠١٤/٦/٣٠
ترجمة: حسين باسم

تتطلب الاستراتيجية الأمريكية معالجة الأسباب الجذرية للصراع الحالي، إذ يجب التوقف عن تهميش السنة، كما ويجب أن تشعر الأغلبية الشيعية بالأمان، وأيضاً يجب أن يحصل الأكراد على سبب وجيه للاعتقاد بأن الدولة العراقية تقدم لهم مستقبلاً آمناً ومنتجاً، فضلاً على صيانة حقوق كافة الأقليات. إن مثل هذه الاستراتيجية الفعالة تتطلب المزيد من الصبر والتخلي عن إغراء بدائل قصيرة الأمد وخطيرة من شأنها أن تقوض بدلاً من أن تعزز فرص الاستقرار

استهل الكاتب بن كونيّبل - وهو **محلل سياسي دولي كبير في مؤسسة راند غير الربحية وغير الحزبية** - مقاله حول استراتيجية طويلة الأمد لعراق ديمقراطي قائلاً: إذا كان صناع القرار السياسي الأمريكي يتطلعون إلى دولة عراقية موحدة ومستقرة وديمقراطية، سوف يقتضي ذلك أن تضع الولايات المتحدة استراتيجية تعزز هذا الهدف. وحتى الآن ماتزال النقاشات العامة حول ما يجب القيام به في العراق غارقة في دراسة الخيارات قصيرة الأجل والتي لا تُستشف من رؤية طويلة الأجل. وقد لا يكون قد فات الأوان على النهوض بالنقاشات من الرؤى التكتيكية إلى الاستراتيجية ومن القصيرة إلى طويلة المدى من أجل تسهيل وضع استراتيجية الولايات المتحدة التي قد تساعد على الحفاظ على الوحدة الوطنية في العراق. **وتتطلب هذه الاستراتيجية معالجة الأسباب الجذرية للصراع الحالي، حيث يجب أن يتم التراجع عن تهميش السنة، كما ويجب أن تشعر الأغلبية الشيعية بالأمان، وأيضاً يجب أن يحصل الأكراد على سبب وجيه للاعتقاد بأن الدولة العراقية تقدم لهم مستقبلاً آمناً ومنتجاً. فضلاً على صيانة حقوق كافة الأقليات. استراتيجية فعالة سوف تتطلب الصبر والتخلي عن إغراء بدائل قصيرة الأمد وخطيرة من شأنها أن تقوض بدلاً من أن تعزز فرص الاستقرار.**

ثم يستطرد الكاتب بذكر معالجة الحلول المطروحة حيال الأزمة في العراق قائلاً: اثنين من بين العديد من الحلول المطروحة حيال الأزمة في العراق اكتسبا الاهتمام: **إما أن تقوم الولايات المتحدة بضربات جوية ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" من أجل الحفاظ على دولة العراق الحالية، أو أنها تقبل**

وتساعد على ترسيخ التقسيم الفعلي للعراق إلى ثلاث دويلات طائفية وعرقية. إن الغارات الجوية هي تكتيك عسكري من شأنه، ظاهرياً، تحجيم "داعش" في مواقعها وإعطاء الجيش العراقي الفرصة لاستعادة الأرض المفقودة. **بينما يرى دعاة التقسيم أن السنة والأكراد العراقيين قد تخلوا فعلاً عن الدولة المركزية والدستور العراقي لصالح ثلاث دول طائفية أو عرقية أصغر.** في الحقيقة، إن أياً من هذه الحلول لا يدعم رؤية لاستقرار طويل الأمد في العراق.

إن قتل الزعماء والمقاتلين السنة عبر الضربات الجوية ليس استراتيجية سياسية قابلة للحياة من الناحية التكتيكية. ففي حين قد تنجح الموجة الأولى من الضربات في قتل أعضاء "داعش" ولكن سرعان ما ستجف الأهداف مع تخفي مقاتلي "داعش" الأكثر مكراً وتفرقهم عميقاً بين الجماهير العراقية. ومن دون خطة الجيش العراقي العملياتية لاستعادة شمال وغرب العراق، فإن الضربات الجوية لن تحرز قيمة وظيفية، إنها لن تحرز أكثر من نصف الهدف عوضاً عن إعادة خياطة الدولة. في حال وجود مثل هذه الخطة ولم يفصح عنها، فعلى الأقل إنها تبدو غير عملية.

وبينما أحرزت "داعش" وغيرها من الجماعات تقدما كبيراً في شمال وغرب العراق، لكنه وعلى الأرجح أن خطوط المعركة قد توطدت في الوسط والشرق. ومع ذلك فيمكن لداعش إلحاق ضرر كبير فيما إذا تمكنت من إغلاق مطار بغداد، وعندها سيكون من الصعب تحقيق أي مكاسب دائمة في بغداد أو في المحافظات الجنوبية التي يهيمن عليها الشيعة. إن الحجة القائلة بأن الضربات الجوية ستساعد على "وقف الدماء" تخسر أهميتها بسرعة.

الأهم من ذلك، ان الغارات الجوية من شأنها تقويض بدلاً من دعم الهدف الاستراتيجي لدولة ديمقراطية موحدة. فالغارات الجوية لن تقتل قادة وكوادر "داعش" فقط، وإنما العديد من المقاتلين القوميين السنة ممن يمثلون المكون السني العراقي الأوسع بشكل كبير. وحتى من الناحية التكتيكية فإن الضربات الجوية الناجحة ستعطي إشارة إلى ملايين العراقيين السنة من غير "داعش" بأن الولايات المتحدة **اختارت مساعدة إيران لقمع وفصل السنة عن الدولة العراقية.** قد يكون هذا التصور جائراً، ولكنه تصور واضح المعالم بالنسبة لي من قبل العديد من قادة القبائل السنية والعسكريين السابقين. إن المرجح للضربات الجوية أن **تدفع السكان السنة بعيداً عن الحكومة المركزية،** في الوقت الذي تحاورهم الولايات المتحدة وتطلب تعاونهم الدائم.

الخيار الثاني، التقسيم، وسوف يفشل لثلاثة أسباب رئيسة: أولاً: لأنه **سيحرم على نحو فعال السنة من عائدات إنتاج النفط** في العراق. في حين ان هناك الاحتياطيات المؤكدة وغير المؤكدة من النفط والغاز في المناطق السنية، إلا أنها ضئيلة

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الخميس / ٢٠١٤/٩/٢٥

بالمقارنة مع الموارد التي سيسيطر عليها بالكامل الشيعة والأكراد. إن أي اعتقاد بأن انفصال أو حتى فيدرالية شيعية أو دولة كردية سوف تتقاسم عن طيب خاطر أجزاء من العائدات النفطية مع العراقيين السنة هو اعتقاد خيالي. سوف لن يقبل العراقيون السنة الاقتراب من الخسارة الكلية لعائدات النفط. لذا سوف يستمرون بالقتال وسوف يفعلون ذلك مع الدعم الإقليمي الكافي لضمان مدة طويلة وعنيفة من عدم الاستقرار.

ثانياً: الذي يُفشل التقسيم هو أن **السنة لا يريدون الانفصال ولا يرغبون بتشكيل دولة خاصة بهم منفصلة عن بغداد**. بناء على محادثاتي مع الزعماء السنة منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ وحتى منتصف يونيو/حزيران عام ٢٠١٤، وتحليل الخطابات والكتابات العربية السنية، وتحليل مقارن لشهرين من مشاركات وسائل الإعلام الاجتماعية الأخيرة في محافظة الأنبار السنية، لا تتوافر تقريباً أدلة تشير إلى النبرة الانفصالية. وبدلاً من ذلك، يتم وصف الثورة السنية بوصفها ثورة عراقية قومية.

هناك أدلة قليلة جداً تتضمن وصف النقد اللاذع للمكون السني الأوسع في مناهضة الشيعة بالمقارنة مع النقد اللاذع المعادي للحكومة وإيران. **إن الغضب السني موجه ضد رئيس الوزراء نوري المالكي والحكومة العراقية، وإيران، وليس ضد العراقيين الشيعة. ويستمد هذا الغضب من اعتقاد السنة بأن إيران تسيطر على المالكي وأن القادة الإيرانيين ورئيس الوزراء التابع لهم يقومون بقتل وتهميش العراقيين السنة بشكل متعمد.** في الحقيقة، غالباً ما تضخم الروايات في العراق، ولكن هناك أدلة وافرة تدعم الشكاوى السنية. إن الكراهية المنظورة بين بعض السنة والشيعة العراقيين هي حقيقية، إلا أنها كراهية للحكومة الحالية التي تثير أعمال العنف ضد الدولة. إن فرضية كون الحالة العراقية هي جزء من حرب أهلية طائفية إقليمية ضمن الإسلام ينبغي تقييمها بمزيد من العناية.

الكثير من السنة يرغبون بالحفاظ على وجود دولة مركزية قوية، غير أنهم يريدون شخصاً يحمي حقوقهم ويوفر لهم الإنصاف - وفي بعض الحالات سخياً معهم بشكل غير منصف - فيما يتعلق بالموارد الوطنية. وسواء قبلنا كافة ادعاءات السنة حول التهميش أم لم نقبل، فلا يمكن للمرء أن يجادل في أن التصور السني بشأن التهميش يؤدي إلى العنف السني ضد الدولة العراقية. **إن التقسيم سوف يفاقم هذا الشعور بالحرمان ويفاقم نفور حتى معتدلي السنة العراقيين.** في الواقع من المرجح أن السنة سينظرون إلى التقسيم بمثابة حكم الأمر الواقع بسبب التهميش، وبالتالي، كمبرر لثورة دائمة. **إن التقسيم سيزيد من تقديم بغداد على أنها هدفاً له ما يبرره.**

ثالثاً: **إن التقسيم سوف يعزز بدلاً من تقويض "داعش" والجماعات المتطرفة الأخرى.** سوف لن يكون هناك سبب مقنع لتحويل السنة في العراق ضد الجماعات السنية المتشددة الأقوى إذا لم يرو أي بارقة أمل لمستقبل أفضل داخل الدولة العراقية. إن استمرار وجود "داعش" في العراق سوف يديم عدم الاستقرار، ولكن سوف يكون له أيضاً تأثير أكثر غدراً على مر الزمن. **وبينما نجد العديد من**

السنة حالياً لا يعدّون العراقيين الشيعة بمثابة التهديد الأساسي، إلا أنه قد تتغير مشاعرهم إذا ما تمكن السنة الأكثر تطرفاً من الهيمنة على الخطاب السني.

إن قادة "داعش" اليوم هم المتطرفون الذين لا يمثلون المعتقدات أو رغبات السنة العراقيين. هناك القليل من الأدلة التي تشير إلى الدعم الشعبي المستدام "لداعش" أو لهدفها المتمثل في إقامة الخلافة الإسلامية المتشددة في العراق. **إن السنة الذين تحدثت إليهم سوف يتخلون عن "داعش" غداً إذا ما تم إعطاءهم بديلاً مجدياً لممارسة العنف المعادي للدولة.** وفي مقابلة أجريت مع زعيم جماعة سنية قومية متشددة مؤخراً، ذكر "بأن داعش قد اختطفت ثورتنا". إن التقسيم سوف يضمن احتفاظ "داعش" بالسيطرة على الثورة لوقت غير محدد.

ثم يتطرق الكاتب إلى ما هو مطلوب من الولايات المتحدة ويقول: **"إن المطلوب من الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة هو استراتيجية قابلة للحياة من أجل دولة عراقية موحدة ومستقرة وديمقراطية. بدلاً من القيام بضربات جوية أو الإقرار بالتقسيم.** ونأمل أن تساعد إيران في تسهيل التحول إلى ديمقراطية عراقية أكثر شمولاً. وهذا يتطلب عدم تهميش السنة. وبسبب عدم وجود زعيم سني واحد يمثل كل أو حتى معظم السنة العراقيين، ولا توجد قائمة تعبّر عن المظالم السنية بشكل واضح. نعرض هنا لائحة من هذه المظالم جمعت من مصادر متعددة، بما في ذلك الاتصال المباشر مع السياسيين السنة، وزعماء القبائل، والقادة العسكريين السابقين. هذه التصريحات "تمت إعادة صياغتها" لتعكس المطالب السنية:

- **العفو عن المعتقلين:** "يجب الإفراج عن السجناء المحتجزين دون سند قانوني وفقاً لقانون العفو العام في العراق ٢٠٠٨".
- **إعادة التوازن داخل الحكومة:** "السنة ممثلون تمثيلاً ناقصاً وفقاً لنسبة السكان. ويجب أن يكون تمثيل السنة على قدم المساواة مع المجموعات الأخرى".
- **التوقف عن قصف المدن:** "وقف القصف العشوائي للمدن العراقية على الفور، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرمادي والفلوجة".
- **الانسحاب من المدن:** "يجب أن تنسحب فوراً قوات الأمن العراقية وقوات الطوارئ من جميع المدن السنية".
- **إعادة بناء المدن:** "إعادة بناء المدن السنية التي تضررت في القتال الأخير".
- **مكافحة تنظيم القاعدة، وليس السنة:** "إن الحكومة يجب أن تتوقف عن تعريف جميع السنة على أنهم تنظيم القاعدة وبدلاً من ذلك مساعدة السنة في محاربة العناصر الأجنبية والمحلية التابعة تنظيم القاعدة".
- **تكييف قسم أمن المعلومات لأغراض أخرى:** "حيث يجري استخدام الجيش العراقي بشكل غير لائق في الهيمنة على السنة وتدميرهم. ويجب على الجميع أن يطيع القانون العراقي".
- **الإفراج عن أحمد العلواني:** "يجب الإفراج عن

عضو البرلمان الدكتور أحمد العلواني من السجن أو منحه جلسة محاكمة سريعة ومحايدة".

- **إيقاف مذكرات الاعتقال**: "الغاء المذكرات الحالية ضد زعماء السنة. كما ويجب السماح للاحتجاجات المشروعة".
- **إعادة النازحين في الداخل وتعويضهم**: "يجب أن يعود كافة نازحي الداخل وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بمنازلهم وتكاليف النزوح".

بعض هذه المظالم غير واقعية. فعلى سبيل المثال، **يعتقد الكثير من السنة أنهم يمثلون ما يقترب من نصف سكان العراق**، في حين انهم ربما يمثلون أقل من ذلك بكثير. ويمكن معالجة هذه المسألة عبر تعداد وطني قانوني، ولكن الاستقرار القائم على أساس التعداد يبدو بعيد المنال. بعض المظالم أقل قابلية للتفاوض من غيرها، ولكن لابد من العمل على إنشاء عملية مصالحة حقيقية تؤدي إلى حل تفاوضي شامل كما وتنتج زعماء سنة صالحين.

وإلى الآن لم تظهر شخصية تمثل الزعامة السنية. ولم يبرز مثل هذا الزعيم منذ ١١ عاماً منذ أن تم إخراج السنة من السلطة. وقد يكون من الأفضل للدولة العراقية أن تجد وسيلة لمعالجة المظالم السنية من جانب واحد من دون محاولة العثور على "الشخص المناسب" للتحدث معه. وليس من شأن هذا النهج الالتفاف على المفاوضات المطولة بين الأطراف المتنازعة فقط، ولكن من شأنه أيضاً أن يساعد على منع المزيد من تهميش جماعات الأقلية السنية. إن إيجاد طريقة للتوفيق من دون التفاوض ستكون صعبة جداً، ولكنه خيار جدير بالاستكشاف. **هذا الخيار سوف يكون ملائماً تماماً لرئيس وزراء شيعي يتمتع ببعد نظر وشجاعة للوصول إلى المجتمع السني الأوسع مع عروض شرعية وعملية.**

كما يجب أن يتناول الشيعة المظالم والمخاوف الكردية، ففي الوقت الذي يشكل فيه الشيعة الآن أكبر وأقوى مجموعة في العراق، إلا أنهم أيضاً مقسمون داخلياً ويخافون من عودة البعثيين السنة. والآن وبعد أن استولى الأكراد على كركوك، فهناك القليل منهم من يتراجع عن إعلان الاستقلال. إذا لم يغير الشيعة سياستهم، وإذا لم يتم تحفيز الأكراد للبقاء ضمن الدولة العراقية، عندها لن تكون هناك تسوية مع السنة قادرة على إبقاء العراق موحداً. **أي استراتيجية للحفاظ على العراق يجب أن تكون شاملة، ويجب أيضاً أن تأخذ بالاعتبار مصالح الدول المجاورة التي من الممكن أن تدعم أو تعرقل المصالحة.**

ويختتم الكاتب بالقول: **وعند نقطة معينة، وربما بعد أن يتم ترتيب وقف لإطلاق النار، فإن العراقيين بحاجة إلى عقد اتفاق دستوري خاص بهم. ويجب أن تتشبث الولايات المتحدة بفكرة الديمقراطية في العراق، ولكن هذا لا يعني بالضرورة حماية الدستور الحالي بأي ثمن. الديمقراطية الناجحة تتطلب دستوراً يمثل ويحمي جميع المواطنين العراقيين. الدستور الحالي - كُتب على عجل وتحت رعاية الاحتلال الأمريكي – وثبت فشله. حان الوقت للولايات المتحدة ودول المنطقة أن تساعد العراقيين في تقرير مستقبلهم، أو ربما الابتعاد عن طريقهم والسماح لهم بالقيام بذلك عبر طريقتهم الخاصة.**

رابط المقال: http://goo.gl/bK3BZH

العدد [٩٥]

توسّع الدور العسكري الإيراني في العراق

الكاتب: فرزين نديمي/محلل متخصص في الشؤون الأمنية والدفاعية المتعلقة بإيران ومنطقة الخليج العربي ومقره في واشنطن

نقلاً ملخصاً عن معهد واشنطن

٢٠١٤/٩/٨

قد تعزز إيران وجودها في العراق، وقد يظهر ذلك على شكل انتشار عسكري أكثر تنظيماً، وإذا اتخذت «الدولة الإسلامية» المزيد من الخطوات التوسعية في الجنوب، فقد تقرر طهران حتى إرسال قوات خاصة بآليات خفيفة ومدفعية ذاتية الدفع وقاذفات الصواريخ "أم ٢٧٠"، ومع هذه القدرات، قد يسعى الإيرانيون إلى خطف الأضواء من واشنطن من خلال توجيه ضربة إلى «داعش» وتعزيز مصداقيتهم في العراق في الوقت نفسه

في الوقت الذي أنهى رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تشكيل حكومة جديدة نالت ثقة البرلمان، يبدو أن إيران تنوي توسيع نطاق مساعدتها العسكرية المباشرة للدولة المجاورة. فقد قامت طهران بالتزام عسكري كبير تجاه بغداد حين كان رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي يصارع للبقاء في السلطة، كما أن الخطوات السياسية والعسكرية التي قيل إنها اتخذتها منذ ذلك الحين تشير إلى عزم إيران على دعم حكومة ناشئة تبقى تحت سيطرة "حزب الدعوة الإسلامية" الفصيل الشيعي الذي يتزعمه المالكي.

ارتابت إيران بشكل كبير حين ألقت إدارة أوباما بكامل ثقلها على النداءات التي طالبت بتنحي رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي. وفي حين لم تدعم واشنطن أي مرشح محدد ليخلفه، إلا أن موافقتها السريعة على ترشيح العبادي أثارت الدهشة في طهران. وبعد أن بات واضحاً أن العبادي سيكون رئيس الوزراء الجديد، غيرت إيران موقفها وبدأت بدعمه، إلا أن ذلك لم يحصل إلا بعد أن صوتت قيادة "حزب الدعوة الإسلامية" على التغيير بعشرة أصوات مقابل صوت واحد، وهي خطوة جاءت مدعومة برسالة من الزعيم الشيعي العراقي آية الله علي السيستاني يصر فيها على اختيار زعامة الحزب شخصية تحظى بالإجماع لقيادة البلاد.

ومن المثير للاهتمام أن إيران غيّرت موقفها بعد قيام أحد كبار مسؤوليها وهو الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني بزيارة العراق في منتصف تموز؛ وهو أصلاً من الأحوازيين العرب ويتحدث اللغة العربية بطلاقة، ويبدو أنه يلعب دوراً أكثر نشاطاً فيما يتعلق بالسياسة تجاه العراق في إدارة روحاني. وقد يكون صعوده قد أتى على حساب قائد "قوة القدس" التابعة لـ"فيلق الحرس الثوري الإسلامي" قاسم سليماني، الذي يُعتقد أنه دعم بقوة تولي المالكي ولاية أخرى.

وعلى كل حال، يبقى السؤال إن كان دعم إيران للعبادي يشكل خطوة تكتيكية قصيرة الأمد (بناءً على تصريحات سابقة لمسؤولين إيرانيين كانوا قد ألقوا اللوم على مؤامرة متعددة الجنسيات هدفها محاولة

إسـقاط المالكي واستعادة السـيطرة على العراق) أو جزء من مبادرة دبلوماسـية إيرانية "استباقية وذكية" تهدف إلى عرقلة نفـوذ الولايات المتحدة في المنطقة من خلال "النظام العالمي الجديد"، كما بيّن ذلك آية الله علي خامنئي لسلكه الدبلوماسي في الخطاب الذي ألقاه في ١٣ آب. **ويُذكر أنه حتى الوقت الحالي لم يدعم أي من قادة "الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني بشكل علني تولي حيدر العبادي منصب رئاسة الوزراء، ولا يبدو مثل هذا الدعم مرجّحاً إلا إذا التزم، بشكل ضمني كما يُفترض، بدعم فعّال لمشاركة "فيلق القدس" في كل من العراق وسوريا.**

مما لا شك فيه أن طهران قلقة من الوعود الأمريكية الأخيـرة بزيادة المسـاعدات الأمنيـة للحكومة العراقية الجديدة ومن الحديث عن مساندة محتملة من الناتو لمواجهة تنظيم داعش. ومن وجهة نظر "الحرس الثوري الإسـلامي"، يمكن لأي توسع في دور الـ "ناتو" في المنطقة أن يفسَّـر على أنه خطوة أخرى نحو تطويق إيران عسكرياً.

ويقيناً، يمكن للمساعدة الغربية أن تساهم بشكل غير مباشر في تحقيق أهداف "الحرس الثوري الإسلامي" من خلال تخفيف الضغط على "فيلق القدس" المنهك مالياً ولوجستياً بسبب مشاركته في الحرب السورية. ومع ذلك، فإن "الحرس الثوري الإيراني" عادةً ما يتردد في الاتفاق مع الولايات المتحدة على الهدف نفسه، لذلك من غير المرجح أن ينضم إلى الميليشيات الشيعية المحلية (مثل «عصائب أهل الحق») في تأييد علني لدور الولايات المتحدة في العراق.

أما بالنسـبة إلى المشـهد المحلي الإيراني، فلم يعلق المسـؤولون كثيراً على آخر مغامراتهم العسكرية في العـراق، حيث إن النظام نادراً ما يعترف بتدخلاتـه الخارجية علناً. **لكـن لا يمكن أن يكـون آيـة الله علي خامنئي قد سـعد بقرار آية الله السيستاني دعم القيادة الجديدة في بغداد علناً في الوقت الذي ما تزال فيه إيران تصارع حول مسـألة من يجب أن يتولى قيادة العراق. وبالتالي شـكلت خطوة آية الله السيسـتاني تحدياً فعلياً لإعلان آية الله الخامنئي نفسه زعيماً للعالم الإسلامي، بما في ذلك الشيعة في العراق.**

على الرغم من أن إيران لم تصل إلى درجة الإعلان عن تدخل رسمي مسلح لإبقاء المالكي في السلطة، إلا أن "الحرس الثوري الإيراني" أرسل أفراداً من "قوة القدس" وطائرات للهجوم الأرضي ومجموعة متنوعة من الطائرات من دون طيار إلى العراق، وسط الدعوات المتزايدة لتنحي رئيس الوزراء العراقي السابق. وقد كمن الهدف العملي لهذا الانتشار في حماية المجتمعات والأماكن المقدسة الشيعية العراقية الرئيسة من سيطرة داعش. ومع تمركز فرق "فيلق القدس" حاليّاً في سامراء وبغداد وكربلاء، وقاعدة "سبايكر" سابقاً (قاعدة الصحراء الجوية) قرب تكريت، فإن إيران في وضع فريد للإحاطة بأي حالة طارئة قد تنشأ في شمال ووسط وجنوب العراق.

ومن أجل تقديـم المزيد من الدعـم لحكومة المالكي، أفادت التقارير أيضاً أن إيران نشرت ما يصل إلى سبع طائرات من طراز "سـوخوي سو-٢٥-Frogfoot". يُشـار إلى أن هـذه الطائرات للهجـوم الأرضي هي من أثمـن ممتلكات "الحرس الثوري الإسـلامي"، إذ تلعب دوراً رئيساً في العمليات من قاعدتها في جزيرة أبي موسى الاسـتراتيجية في الخليج العربي. ويظهر انتشارها درجة استعداد إيران - أو على الأقل الفصيل

المتشـــدد المتمثل في "الحرس الثوري" - على إبقاء حزب المالكي في السلطة.

وما تزال الظروف المحيطة بنشـــر طائرات "سوخوي سو-٢٥" غير مؤكدة، ولكن وفقاً لمصادر مطلعة تم نقل الطائرات إلى معسكر الرشيد في ٣٠ حزيران و١ تموز ، لتُنقل في وقت لاحق إلى "قاعدة المثنى الجوية" بالقرب من "مطار بغداد الدولي"، حيث عملت عليها مجموعات طواقم العمل العراقي/الإيراني الجوي والأرضي التي تدربت سابقاً في إيران. وقد استُكمِلت عملية تسليم هذه الطائرات بمجموعة صغيرة من الطائرات المماثلة التي ســـلمتها روسيا إلى العراق مباشـــرة. وقد سمحت هذه الممتلكات الجديدة لبغداد بتوفير دعم جوي أكثر فعالية لقوات البشمركة الكردية وقوات الميليشيا الشيعية التي تحـــارب «داعش»، وذلك في أوائـــل آب. وقد أفادت التقارير أنه قد تم اســـتخدامها بنجاح في القتال منذ ذلك الحين دون أي خســـائر مؤكدة. يبدو أن بعض طائرات الـ "سوخوي سو-٢٥" أو جميعها كانت هي نفسها التي أرسلها الرئيس العراقي السابق صدام حسين إلى إيران خلال حـــرب الخليج عام ١٩٩١. وقيـــل إن "الحرس الثوري الإيرانـــي" أعاد ملكيتها إلى العراق كجزء من الصفقة التي ســـتقدم روسيا في إطارها عدداً مماثلاً من الطائرات المقاتلة إلى إيران في وقت لاحق، وربما عن طريق العراق.

ونشرت إيران أيضاً طائرات استطلاع وربما طائرات مقاتلة من دون طيار. وقد أظهرت لقطات فيديو لجهاديين على الإنترنت طائرة إيرانية من دون طيار من طراز "مهاجر٤" تحمل علامات عراقية أُسقطت قرب سامراء في ٥ تموز. وفي اليوم نفسه قُتل الطيار في "الحرس الثوري الإيراني" شجاعت علمداري في سامراء نفسها. وكان قد تم تعيينه في "فيلق القدس" حيث تولى على الأرجح آنذاك مهام مراقب جوي أمامي. كما ويمكن لطائرة أخرى من دون طيار - الطائرة القاذفة "شاهد ١٢٩" - أن تلعب دوراً هاماً مماثلاً في العراق نظراً لسجلها الحافل بالنجاحات في سوريا. فمع قدرة تحمّل تصل إلى أربع وعشرين ساعة، يمكن لهذا النظام توفير الاستطلاع المستمر من الجو لـ "فيلق القدس" والميليشيات الشيعية، وفي الوقت نفسه إعطاء "الحرس الثوري الإسلامي" فرصة لصقل مهاراته في استخدام الطائرات المسلحة من دون طيار.

وبالتزامن مع المناورات السياسية الجارية، قد تميل إيران، ولاســـيما "الحرس الثوري الإسلامي"، إلى زيادة وجودهما في العراق. وقد يظهر ذلك على شكل انتشار عســـكري أكثر تنظيماً، وإذا اتخذت «الدولة الإســـلامية» المزيد مـــن الخطوات التوســـعية في الجنوب، فقد تقرر طهران حتى إرســـال قوات خاصة بآليات خفيفة ومدفعية ذاتية الدفع وقاذفات الصواريخ "أم ٢٧٠". ومع هذه القدرات، قد يسعى الإيرانيون إلـــى خطف الأضواء من واشـــنطن من خلال توجيه ضربة إلى «داعش» وتعزيز مصداقيتهم في العراق في الوقت نفسه.

وأخيراً، ليس هناك ما يضمن أن يؤدي تشكيل حكومة جديدة إلى قيام علاقات أكثر هدوءاً بين بغداد والأكراد في العراق على المدى الطويل، لذلك ستستمر إيران بتقديم نفسها لكلا الطرفين كشريك أمني رئيس. وتخدم هذه المقاربة هدف طهران المزدوج والكامن في توسيع نفوذها في كل من بغداد ومنطقة "حكومة إقليم كردستان" بينما تحاول أن تحل محل الدور الأمريكي في كليهما.

رابط المقال: http://goo.gl/nEgpM4

ما حجم الدعم السعودي لـ "داعش"؟

عدَّ سيناتور أمريكي سابق أن عدم تحقيق واشنطن في دور السعودية في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١ **ساعد على ظهور جماعة "داعش" الإرهابية، مؤكداً أن السعودية هي عنصر محوري في تمويل "داعش" و "المجموعات المتطرفة"، وفقاً لمقابلة أجرتها صحيفة "الاندبندنت" معه.**

وكان انتقاد "الفشل الأمريكي في التحقيق في الدعم السعودي لجماعات جهادية مثل تنظيم القاعدة" القضية الأبرز في **مقابلة أجراها صحفي "الاندبندنت" باتريك كوكبيرن مع السيناتور الأمريكي السابق بوب غراهام،** الرئيس المشارك للجنة التحقيق في هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١.

وعدّ غراهام أن عدم تحقيق واشنطن في دور السعودية في الهجمات ساعد على ظهور جماعة "داعش" الإرهابية في العراق والشام، وفقاً للمقابلة. وأضاف غراهام، الذي كان **رئيساً للجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي،** أن الإدارات المتعاقبة في واشنطن "دأبت على **غض الطرف عن الدعم السعودي للمتطرفين**". وقال: "أعتقد أن عدم إلقاء الضوء على التصرفات السعودية، وخاصة دورها في هجمات ١١ سبتمبر/أيلول، مكّن السعوديين من الاستمرار في تصرفات تضر الولايات المتحدة وخاصة **دعمهم لتنظيم داعش**". ونُقل عن غراهام قوله: إن تجاهل ما تقوم به السعودية ومعاملتها كحليف أمريكي يُعتمد عليه كان له دور في فشل الاستخبارات الأمريكية في رصد داعش كقوة متصاعدة حتى استولت الجماعة على مدينة الموصل العراقية في ١٠ يونيو/حزيران. غير أن السيناتور السابق أعرب - في حواره مع كوكبيرن - عن اعتقاده بأنه من الحكمة التواصل مع السعودية لأنها "عنصر محوري في تمويل داعش والمجموعات المتطرفة"، رغم نفيها ذلك. **ولم يلمّح غراهام إلى أن السعوديين يديرون "داعش" بصورة مباشرة، لكنه أشار إلى أن دعمهم لمتطرفين في العراق وسوريا فتح الباب أمام هذه الجماعات الإرهابية.**

عصائب أهل الحق: داعش صنيعة أمريكية

بغداد/ المسلة:

عدَّت "عصائب أهل الحق"، اليوم الأربعاء، جميع التنظيمات الإرهابية بما فيها "داعش" "صنيعة أميركية - إسرائيلية". وقال رئيس كتلة (الصادقون) التابعة لعصائب أهل الحق النائب حسن سالم في حديث خاص لـ "المسلة": إن "جميع التنظيمات الإرهابية بما فيها داعش هي صنيعة أمريكية - إسرائيلية"، مبيناً أن "تمويل هذه التنظيمات من ذيول أميركا كتركيا وقطر والسعودية".

يشار إلى أن الأمين العام لعصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي قال في تعليقات له في مقابلة تلفزيونية: **"نحن نؤكد أن داعش هي صنيعة الولايات المتحدة الأمريكية،** وقد يتهمنا البعض بأننا نعتقد حسب نظرية المؤامرة، كلا لسنا كذلك، أمريكا هي التي اعترفت على لسان وزيرة خارجيتها في جلسة اعتراف في الكونغرس أن **أمريكا هي التي أوجدت الوجه الأول للتنظيمات التكفيرية،** القاعدة، والآن نحن نقول إن داعش هي الوجه الثاني لهذه التنظيمات".

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء